سبيل اقامة مصنع حديث للصابون (استوردت آلات ومكائن المصنع في مطلع عام ١٩٨٠ ويتم تركيبها حالياً).

ـ الاستعانة بالخبرات، المحلية والدولية، للتخطيط والبرمجة، بهدف تطوير أوضاع التعاونيات والاتحاد، وتسخيرها لخدمة الجمهور المستهدف.

وكان من نتائج تلك الجهود والتنظيمات التعاونية والمثمرة على طريق العمل الجماعي التعاوني المنظم تحقيق المنجزات المهمة التالية:

(أ) لأول مرة تم وضع أسعار محدودة للزيت والزيتون، بحيث ضُمِن حد أدنى للأسعار مكن مزارعي الزيتون من تحقيق الحد الأدنى من تطلعاتهم الإنسانية والاقتصادية.

(ب) تم تقديم خدمات غير مباشرة للمنتجين غير التعاونيين، بحيث استفادوا من عملية تحديد الأسعار وضمان بيع انتاجهم بسعر معقول.

(ج) استطاع المستهلك أن يحصل على مادة الزيت بسعر مناسب، وطبقاً لمواصفات علمية تنسجم مع أبسط القوانين العالمية للغذاء.

(د) تم بيع ما يقرب من ٣٠٠٠٠ تنكة سنوياً للمستهلكين، سعة التنكة ٢٠ لتراً، بواسطة اتحاد جمعيات عصر الزيتون.

ورغم أن هذا العدد قليل نسبياً، بيد أن تأثيره كان ملموساً على الأسعار، بالنسبة لغير التعاونيين أيضاً من منتجي الزيت. وقد استمرت هذه العملية قرابة ١١ عاماً، وتوقفت لمدة سنتين، نتيجة لظروف لا دخل للمنتجين فيها، حيث أسيء الى زيت الضفة الغربية المعروف بجودته، من خلال عمليات غير مشروعة، وبيعه على أنه زيت زيتون صافٍ، ثم أعيدت عمليات التسويق بواسطة الاتحاد من جديد، منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن.

من هو المسؤول؟؟

قدرت الدوائر المختصة، أن انتاج الضفة الغربية من الزيتون، بالمتوسط، حوالى ١٠٦ آلاف طن، يستهلك منها حوالى عشرة آلاف طن للمكبوس، ويخضع الباقي لاستخراج الزيت الذي يقدر بـ ٢٠ ألف طن؛ واذا علمنا أن استهلاك الضفة الغربية من هذه المادة هو ستة آلاف طن، فمعنى ذلك أننا نواجه مشكلة تسويق ١٤ ألف طن زيت سنوياً بالمعدل. ولا يوجد أمام المنتجين الا سوق الضفة الشرقية من الأردن وأسواق عربية أخرى.

وبالنسبة للضفة الشرقية، فيقدر الانتاج الصافي من الزيت لموسم عام ١٩٧٨ مثلاً، بحوالى ستة آلاف طن، بينما يقدر الاستهلاك السنوي بحوالى عشرة آلاف طن. أي أن حاجة السوق في الضفة الشرقية هي أربعة آلاف طن. يمكن تسويقها من الضفة الغربية.

ما هو العمل اذاً لتسويق الفائض عن حاجة السوق في الضفة الشرقية، وهو يقدر بعشرة آلاف طن زيت في المتوسط؟

مسؤولية من هذه العملية؟ هل يمكن تنفيذها في ضوء الاقتراحات التالية:

١ ـ اعادة الثقة لدى المستهلكين خارج الضفة الغربية، بالنسبة لانتاجنا من